وكذلك ول لاحظنا النظام الأخلاقي التربوي الإسلامي الذي يوجد آصرة الحب المتبادل بين الإمام والأمة وهي لغة تتجاوز حتى حدود الأخوة الطبيعية. وهكذا لو تأملنا تلك القناعة التي يوجدها في الإفراد بحيث يشعرون جميعاً بأنّ المهمة مهمتهم. وأنّ عليهم هم أن يتحملوا مسؤولية تطبيق النظام. وأخيراً لو ركزنا على الآثار التربوية التي تتركها العبادات والأعمال القريبة على النفوس حيث تتربّى على العمل في سبيل ا دائماً ناسية كل المصالح الشخصية في سبيل الهدف الأسمى. نعم لو أدركنا هذه النقاط وغيرها فإننا سندرك أية إمكانية ضخمة تملكها الدولة الإسلامية في مجال تحقيق أهدافها ومسؤوليتها. ثانياً: الإمكانات التشريعية والإمكانات التشريعية أيضاً ربما لا تقل قدرة عن الإمكانات العقائدية في مجال تحقيق الأهداف وها نحن نذكر منها ما يلي: 1ـ طبيعة التشريع الإسلامي ونقصد بها هذا التخطيط الإلهي الدقيق الذي تتعاون كل قطعاته في تحقيق الأهداف الاجتماعية الإسلامية (ويكفي أن نشير هنا إلى محاربة الإسلام لاكتناز النقود، وإلغائه للفائدة، وتشريعه لأحكام الإرث)([110]). كل هذه الأحكام وغيرها تصب في مسير واحد لتحقيق التوازن والتكافل وهي المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة. 2ـ قدرة ولي الأمر التشريعية حيث خول صلاحية ملء منطقة المباحات في الأصل شرعاً بقوانين إلزامية تتناسب والمصلحة التي يراها ولي الأمر في إطار من الشورى الواسعة النطاق. وهذا يعني أن الإمام يستطيع أن يخطط لتوجيه النشاط الاقتصادي كله ـ في حدوده